ثالثا: نظرية الاحتمال (النظرية الموقفية):

أصبح معلوما لدينا أن المجتمع يظم نظما اجتماعية متعددة ويتولى إدارتها مديرين يقومون بمختلف العمليات والوظائف الإدارية وأن تلك النظم تختلف عن بعضها في غاياتها وبيئتها وظروفها، كما أن لكل مدرسة كنظام فرعي في النظام التربوي ظروفها البيئية، ويعني ذلك أن المدير ينبغي لتحويل مدخلات مدرسته إلى مخرجات محددة، وبما أن مدخلات ومخرجات المدرسة –كنظام- تتفاوت بتفاوت خصائص العاملين فيها وخصائص مجتمعها الذي تعمل فيه.

وتحاول نظرية الاحتمال التي تعتبر امتداد للأسلوب النظمي في الإدارة أن تفسر العلاقات المتبادلة داخل كل نظام فرعي في المؤسسة المدرسة أو الأنظمة الفرعية بشكل عام وبين المؤسسة الخارجية ، وذلك من خلال اقتراح أشكال تنظيمية وممارسات إدارية ملائمة للظروف، حيث أنه لا توجد هناك طريقة مثلى أو نظرية ثابتة يمكن إتباعها لتنظيم المدرسة وإدارتها بشكل دائم وبناء على هذه النظرية فإن طرق وأشكال التنظيم والإدارة لا تتساوى في جميع الظروف بل إنها تعتمد على ملاءمتها لظروف معينة.

وبموجب هذه النظرية، ليست هناك حلول جاهزة للمشكلات المعقدة ولا صفات معينة لكيفية حلها، وإنما يلزم مدير المدرسة القيام بتحليل العلاقات المتداخلة داخل المدرسة وبين أجزائها في ظرف معين ويستخدم ذلك التحليل كأساس لاختبار طريقة التعامل معها أو النمط الملائم إنتاجا وفاعلية من أجل تحقيق أهداف المنظمة في الظرف المعين الذي تحدد الخيارات والبدائل والقرارات الأنسب وهذا يتطلب مرونة في الاستجابات النظمية ومسايرتها للتقلبات والتغيرات التي تتم في بيئة معينة.

وهناك نماذج تطورية للنظرية الاحتمالية من أشهرها ذوي الحدين الديمقراطي والأوتوقراطي اللذان يمثلان طرفي مراكز متعددة عبر المتصل يقع السلوك الإداري ضمنها ونموذج هدف ومسار متعلق بكيفية أن يصبح سلوك المدير عامل دافعية وإشباع للمرؤوسين وتلتقي هذه النماذج الاحتمالية في النقاط التالية:

1. الممارسات الإدارية موقفية احتمالية.
2. تقوم على مهارة تحليل المواقف للتعرف على أفضل الحلول المناسبة.
3. أنها تعطي تأكيدات خاصة للعلاقة بين تنظيم العمليات الداخلية للنظم الفرعية ومتطلبات البيئة الخارجية.
4. أن الأسلوب الاحتمالي أسلوب يتعامل مع المواقف بكل ما تحتوي عليه من قيم متأصلة.

5. أن الأسلوب الاحتمالي من المفروض أن يساعد الإداريين على تحقيق العقلانية الكفاية، النمو والفاعلية في إدارة النظم والتعامل معها. (محمد عبد القادر عابدين، 2005: 85-87).